

# المشاورات الإقليمية مع المجتمع المدني السوري

---

– المجموعة الخامسة

## مخرجات وتوصيات اجتماع المجموعة الخامسة المشاركون المتواجدون في أوروبا والمملكة المتحدة

رغم الاتفاق في المجموعة على أهمية مناقشة المحاور المطروحة كلّها، السياسية، والمشاركة والتشميل، والحماية والقطاع الإنساني، والقضايا الاجتماعية والاقتصادية. إلا أن المجموعة توافقت على أن **تعطل العملية السياسية** وعدم إحراز تقدم فيها **وتسييس قضايا تقنية وإنسانية** وحقوقية كالمساعدات والمعتقلين والوضع الاقتصادي والاجتماعي، هي مسببات رئيسية في تدهور حال القطاعات الأخرى. بدوره، يضاف تأثير فشل وتدهور الاستجابة لتلك القطاعات (المشاركة، الحماية، والقضايا الاجتماعية والاقتصادية) سلباً على العملية السياسية، مشكّلين حلقة مفرغة يتوجب كسرها في مكان ما.

وبالنظر إلى طبيعة القضايا وتشعبها وتعقيدها، فإن **المجموعة اختارت أن تتجه لمناقشة العملية السياسية** دوناً عن غيرها، باعتبارها قاطرة جرّ، وباعتبارها متصلة ومؤثرة ومتأثرة بباقي المحاور. أملاً أن إحداث خرق في هذا المسار، سيؤثر إيجاباً، ويرفع من قدرة المجتمع المدني على التأثير والدفع باتجاه حل منصف.

وبرغم وعي المجموعة بأهمية النقاش السياسي لمجموعة المقيمين في أوروبا، إلا أن توافقاً واضحاً برز تجاه **تفضيل عقد المشاورات والحوارات حسب مجالات التخصص والعمل والاهتمام** بدلاً من عقدها حسب مكان الإقامة.

ناقشت المجموعة المحور السياسي من عدة زوايا، لكنها ركزت على **المشاركة الفاعلة والتضمينية** متضمنة: فاعلية الدور، والتمثيل، والتشميل، للسوريين، بالإضافة إلى مناقشة مدى ارتباط المسارات **السياسية المختلفة** -من ضمنها القرار ٢٢٥٤- مع **التغييرات المحليّة** والتطورات.

تنظر المجموعة إلى مستقبلٍ تكون فيه العملية السياسية فعالة، تبرز تقدماً، متضمنةً وممثلةً للفاعلين السوريين من (النساء، المجتمع المدني، النازحين، اللاجئين..)

ينطبق الأمر ذاته على ملف المعتقلين، والمختفين قسرياً، فالملفان السابقان يشكّلان أولوية كبرى للملايين من السوريين، لكن القضيتين مازالتا غير مطروحتين على أي طاولة سياسية تتسم بالجدية، والاختصاص التقني.

## ت) التحديات والاختناقات التقنية في رعاية وإدارة العملية السياسية.

برزت خلال النقاش دعوات لضرورة عمل مراجعات تقنية وتقييم لعمل المبعوثين الأميين\ الدوليين\ العرب السابقين إلى سوريا، أملاً في أن تساعد هذه المراجعات في تحديد أسباب محدودة تأثير المسارات تلك مقابل مسارات إقليمية أو دولية أخرى.

بالإضافة إلى ذلك، تم الحديث عن مدى استقلال مكاتب الأمم المتحدة المعنية بالشؤون الإنسانية، وغيرها من أحسام الأمم المتحدة العاملة في سوريا، وجدوى مقاربة الاستمرار في العمل بأي ثمن، وهامش التنازلات الكبير.

أيضاً تم التطرق في العديد من المرات إلى مشكلة غياب الشفافية، والوصول إلى المعلومات ضمن المسارات السياسية، وخصوصاً مسار جنيف، متمثلاً بالفاعلين السياسيين، والمدنيين، والمجلس الاستشاري النسوي.

ما تزال مشاركة النساء الفعالة قضية تمت إثارته مرات عدة، بالإضافة إلى تأثير غياب الشفافية، وقنوات التواصل الفعالة من مختلف الفاعلين في اللجنة الدستورية إلى تقلص الثقة بممثلي اللجنة كأفراد، وفقدان الأمل بالعملية كلاً.

فيما يلي مجموعة التحديات والاختناقات التي ناقشتها المجموعة، والتي تتعلق بالعملية السياسية:

## أ) التحديات والاختناقات المتعلقة بالمسار السياسي الرسمي.

وأولها مشكلة اعتبار العملية الدستورية الممثلة باللجنة الدستورية مفتاحاً وحيداً ومساراً حصرياً للتقدم في المسار السياسي في سوريا. وبرغم تأكيد المبعوث، ونائبته على أن المسار الدستوري مسار غير حصري، لكن عدم إحراز تقدم لا في هذا المسار ولا في غيره أثار خلافاً بين المشاركين حول أهمية وفاعلية اللجنة الدستورية، بين منطقية كونها هدفاً بحد ذاتها، وبين جدوى كونها أداة لإحراز تقدم في العملية السياسية.

بالإضافة إلى ذلك، ناقشت المجموعة جدوى العمل تحت مظلة القرار ٢٢٥٤ فقط، وقدرة الفاعلين الدوليين على نفوذ أدوات القرار في ظل الاستقطاب الدولي العالي.

## ب) التحديات والاختناقات المتعلقة بتسييس القضايا الإنسانية

مشكلة استمرار النزوح والتهجير وما ينتج عنهم من تغيير ديمغرافي، واستخدامهم كسلاح وأوراق تفاوض وضغط - ما يزيد عدد الضحايا المهجرين، ويضيف بعداً سياسياً لقضية إنسانية ينبغي ألا تكون عرضة لاستقطاب عالٍ، لأن تسييسها في نهاية المطاف يسلب المجتمع المدني من أدوات التأثير ويضيّق عليه مساحة العمل في هذه القضية.

فحتى في الثلث الثالث ضمن اللجنة الدستورية، برزت مشكلة الاستقطاب السياسي، الذي يجعل من مجموعة الـ ١٥٠ نصفين بطرق مختلفة، ما يفرغ الثلث الثالث من هدف وجوده من الأساس.

يأتي هذا مع مجموعة من التحديات المختلفة في بيئة العمل المدني ذاتها، من شأنها أن تحد من قدرة مجموعة كبيرة من فاعلي المجتمع المدني على التأثير، كالتنظيمات غير المنضوية تحت مظلات الشبكات أو التمويل الدولي والأممي، أو المجموعات والفرق المحلية.

## ث) التحديات والاختناقات المتعلقة بدور المجتمع المدني في العملية السياسية.

أخيراً، تحد سلطات الأمر الواقع، وقوى الاستبداد من فاعلية المجتمع المدني، بسبب سيطرتها على الفضاء المدني وجهدها الدائم في تقويض دور المجتمع المدني.

أما بالنسبة للحلول، ففي نظرة عامة، كانت تتعالى الأصوات بشكل مكثف ضمن المجموعة لتفعيل آليات وخطوات مقاطعة تدريجية للفعاليات التي يمثل المجتمع المدني جزءاً منها، كاللجنة الدستورية، والحشد لها بين الأعضاء من كامل الطيف السياسي، كأداة ضغط تساهم في دعم العملية السياسية، وكأداة تقييم لمدى أهمية دور ممثلي المجتمع المدني والمجتمع المدني ضمن المسار السياسي.

أكدت المشاركون على أن المقاطعة، والضغط على المشاركين لمقاطعة مجموعة من الفعاليات لا يهدف لتترك الساحة فارغة، إنما لدفع العمليات، وتفعيل مسارات سياسية موازية تحت مظلة القرار. ٢٢٥٤.

في المقابل، تعالت الأصوات المطالبة بتعزيز حضور المجتمع المدني في المسارات والأماكن التي يغيب عنها تقليدياً بسبب إقصاء فاعليها للمجتمع المدني بمنظماتها وبما يمثله من قيم.

طرحت المجموعة محددات للحلول\ البدائل التي يمكن أن يتم اقتراحها أو العمل عليها من قبل منظمات المجتمع المدني. وكان على مجموعة الحلول أن تكون ضمن قضايا:

أ- يستطيع المجتمع المدني التأثير عليها بشكل مباشر

وأن تكون الحلول:

ب- تسهم في تحقيق الاستقرار على المستويات المحلية

ت- تسهم في تخفيف المظالم والانتهاكات

ث- تسهم في تفكيك اقتصاديات النزاع وتحسين الوضع الاقتصادي

ج- تملأ فراغ الدور السياسي للفاعلين السياسيين

يخفف العبء عن العملية السياسية ويسهل تقدمها، وذلك عن طريق قيادة تحرك كبير وذو وزن، للانسحاب من اجتماعات اللجنة الدستورية-والطلب من ممثلي المجتمع المدني المقاطعة أو الانسحاب أو تجميد المشاركة إذا لم يجري تحرك فعلي\ تقنيّ تجاه قضية المعتقلين وفك تسييسها.

**ب- إشراك منظمات المجتمع المدني في مسارات الدبلوماسية الإنسانية**  
لتوفير استشارات تقنية غير مسببة.

**ت- زيادة ثقة السوريين بالعملية السياسية في حال تقدمها وتعزيز مشروعية التمثيل عن طريق كشف ممثلي المجتمع المدني مداخلاتهم وأو محاضر ومجريات الجلسات للعامّة.**

**ث- دعم وجود وتأثير المجتمع المدني ضمن الهيئات\المسارات القائمة:**  
إشراك ممثلين عن المجتمع المدني في التحضير لجدول عمل اللجنة الدستورية مثلاً والاطلاع على الإحاطات قبل إصدارها كمثل آخر.

**ج- اقتحام المجتمع المدني لاجتماعات اللاعبين الرئيسيين المحليين والاقليميين** كهيئات التفاوض، ومسارات أستانا، والفاعلين المحليين، كالاتلاف ومسد، لضمان تمثيل صوت الناس والمصالح العامة بدلاً عن المصالح الايدولوجية والحزبية الضيقة، وذلك عن طريق استثمار وجود الفاعلين المدنيين في المحليات - وإرسال رسائل دولية للجهات المؤثرة \الطلب بشكل مباشر من مكتب المبعوث والاتحاد الأوروبي دعوة وتضمين ممثلين عن المجتمع المدني في اجتماعاتهم الخاصة بالقضية السورية مع الفاعلين الآخرين والمسارات المختلفة.

أيضاً اقترحت المجموعة العمل على **توسيع، وتسريع المجموعات التخصصية للمجتمع المدني السوري**، وفي الوقت ذاته تطرق الحديث إلى أهمية **التحرر من حصرية العمل والتواصل تحت مظلة مكتب المبعوث الأممي** وفتح قنوات حوار وتواصل وتحالف مستقلة وموازية بين فاعلي المجتمع المدني أنفسهم من جهة، وبينهم وبين فاعلين سياسيين غير تقليديين (خارج مسار جنيف)، مؤكدةً على **تميز السياسي عن المدني في الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني، وتعزيز القيادة السورية للحيز المدني.**

واقترحت المجموعة فتح قنوات حوار مع سلطات وقوى الأمر الواقع من جهة، وفاعلي المجتمع المدني من جهة أخرى.

تعزيز التواصل، تحسين مستوى الشفافية، والحفاظ على مساحة الحوار بين فاعلي المجتمع المدني.

وفي ظل كل هذه التحديات والاختناقات، تتفق المجموعة على أن **توسيع مساحة التأثير للمجتمع المدني في العملية السياسية سيسهم في دفع العملية السياسية وجعلها أكثر جدية وأكثر إنصافاً.**

لكنها لم تشهد توافقاً حول الآليات التي يمكن من خلالها توسيع هذه المساحة، وفيما يلي سرد لما تم نقاشه حول ما يجب أن يكون ضمن محددات القدرة والاستقرار وتخفيف المظالم وتفكيك اقتصاديات النزاع وملئ فراغ الدور السياسي.

**أ- العملية السياسية مقابل المعتقلين.**

يبقى ملف المعتقلين معلقاً وعصياً على الحل والتقدم، في ظل ربطه بإجراءات بناء الثقة، أو التقدم في العملية السياسية.

لذلك فإن **الإفراج عن المعتقلين** لا يسهم فقط في حل هذه القضية، بل

**ذ- فك ارتباط قضايا اللجوء والحماية على المستوى الدولي بالاستقطاب السياسي والمواقف الدولية، عن طريق الطلب من المبعوث التواصل مع حكومات الدول المستضيفة للاجئين لتضمن صوت ورأي المجتمع المدني في قضية اللاجئين والنازحين**

**ر- بالإضافة إلى كل ما سبق، فقد تم التطرق إلى أهمية التجمع ضمن شبكات لفاعلي المجتمع المدني في أوروبا، والانفتاح على الفاعلين السياسيين كلهم، ضمن أطر الحوار ومصصلحة الناس و تفعيل مسارات سورية سورية، ومراقبة الهيئات والمنظمات العاملة في ملفات المعتقلين.**

**ح- طرح آليات وأدوات ضغط بهدف إحداث تقدم مثل (التلويح بالمقاطعة - المقاطعة المؤقتة- فرض الحضور كمراقبين .. ) من أجل الدفع إما باتجاه إحراز تقدم أو البدء بمسار جديد\ ومن أجل تقييم مدى أهمية وجود المجتمع المدني أصلاً في اللجنة ومن أجل الدفع للإفراج عن ودعم الأعضاء الموجودين حالياً ليتمكنوا من رفع صوتهم\ .**

**خ- تقييم جدوى انخراط المجتمع المدني في اللجنة الدستورية، مقابل وقوعه في فخ الاستقطاب وتشريع العملية.**

**د- الانخراط في مجموعات العمل التخصصية، من أجل بناء مدونة\وثيقة العمل في الفضاء العام للفاعلين في المجتمع المدني السوري لمنع تسييس القضايا الإنسانية والتقنية.**



ما الذي تريد أن تناقشه بالتحديد خلال هذه الجولة من المشاورات؟

التحديات والتغرات  
الفجوات والاختناقات  
المحركات والفاعلون  
ثم  
البدائل والحلول التوصيات  
والأفكار

القضايا الاجتماعية والاقتصادية	الحماية والقطاع الإنساني	المشاركة	العملية السياسية
أولويات التنمية	المعتقلون والمغيبون	المرأة	العملية الدستورية
الواقع الاقتصادي والمعيشي	المساعدات عبر الحدود	غرفة المجتمع المدني	اليات جديدة لتنفيذ ٢٢٥٤
	النزوح والتجهير القسري	مشاركة المجتمع المدني	اليات جديدة لتفعيل اللجنة الدستورية الحالية
		مشاركة الفاعلين السياسيين	المعتقلون والمغيبون
			العملية السياسية في بعدها المحلي

- تنظيمية
- المجموعات الجغرافية مقابل المجموعات التخصصية
- الآلية تضمن رسائل المجتمع المدني
- تشارك المخرجات



## المشاورات الإقليمية لغرفة دعم المجتمع المدني, ٢٠٢١

تم إنشاء غرفة دعم المجتمع المدني (CSSR) في يناير 2016 من قبل مكتب المبعوث الخاص لسوريا كآلية للتشاور مع مجموعة واسعة ومتنوعة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. من خلال CSSR ، يمكن للجهات الفاعلة في المجتمع المدني الاجتماع والتفاعل وتقديم رؤاهم وأفكارهم إلى مكتب المبعوث الخاص والجهات الفاعلة ذات الصلة في الأمم المتحدة ، وكذلك أصحاب المصلحة الدوليين.

تهدف هذه الآلية إلى جعل عملية التأمل في الأمم المتحدة أكثر شمولاً.

يقع الإشراف العام والتوجيه على CSSR على عاتق OSE-Syria. تم تفويض مركز NOREF النرويجي لحل النزاعات والمؤسسة السويسرية للسلام من قبل OSE لتقديم الخبرة المنهجية والدعم التشغيلي والتقني للعملية. الآراء الواردة في هذا التقرير تعبر عن ملخصات الأنشطة المختلفة ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الأمم المتحدة.

## اتصال

[www.cssrweb.org](http://www.cssrweb.org)

البريد الإلكتروني:  
[contact@cssrweb.org](mailto:contact@cssrweb.org)

فريق CSSR